

السلطات النقدية الأوروبية

European Monetary Authorities

تاريخ النشر: 2021/07/15	تاريخ القبول: 2021/06/03	تاريخ الارسال: 2019/12/01
-------------------------	--------------------------	---------------------------

*ط.د. عيزل عبد الرحمان

جامعة الجزائر 1

aa.abderrahmane@yahoo.fr

ملخص :

مع تدهور النظام النقدي العالمي، اضطرت الدول الأوروبية إلى إنشاء نظام خاص بها. الذي إستغرق حوالي نصف قرن من الزمن، حيث مر بمراحل عديدة ومتنوعة حتى توصل إلى تشكيل إتحاد نقدي لا مثيل له في العالم. معتمدا في ذلك على مجموعة من المؤسسات والأجهزة (إشرافية ورقابية) ذات صلاحيات واسعة وإستقلالية مضمونة، على غرار البنك المركزي الأوروبي الذي يمثل أعلى سلطة نقدية في الإتحاد. ومن أسباب هذا النجاح، مجموعة من الصكوك الجهوية (معاهدات) التي غطت مختلف أنشطة هذا النظام، أبرزها معاهدة ماستريخت لسنة 1992 التي تحولت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى إتحاد إقتصادي ونقدي. الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي؛ إتحاد نقدي؛ البنك المركزي الأوروبي؛ التكامل الإقتصادي الإقليمي معاهدة ماستريخت.

Abstract:

Due to the degradation of International monetary system, the European States were obliged to establish their own system. In fact, achieving this took about half a century, since it went through many and different steps in order to form a monetary Union which has no precedent in the world, relying for this purpose on a group of institutions and organs (monitoring and oversight) with broad powers and guaranteed independence, similar to the European Central Bank which represents the highest monetary authority in the Union.

*المؤلف المرسل: عيزل عبد الرحمان

Among the reasons of this success was a set of regional instruments (Treaties), which covered different activities of this system, including in particular, Maastricht Treaty in 1992, where by the European Economic Community have been transferred to an Economic and Monetary Union.

Keywords: European Union; Monetary union; European Central Bank; Regional economic integration; Maastricht Treaty.

مقدمة:

ساهمت التطورات المختلفة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية في بلورة نظام إقتصادي عالمي ذو خصائص مختلفة، تتسم بالتطور والتغير المستمر، ويحتوي على أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي. كما يتجه نحو المزيد من الاعتماد المتبادل و تتزايد فيه مكانة التجمعات الاقتصادية في تسيير الشؤون الاقتصادية الدولية¹. وفي ظل هذا الإتجاه تسعى بعض الدول التي تملك عدد من المقومات المتجانسة الى تشكيل اتحادات اقتصادية ونقدية، قد تكون جزئية تتمثل في اتحاد مدفوعات أو تنسيق أسعار صرف عملة دول الاتحاد فلا تستلزم وجود بنك مركزي موحد، وقد تكون في شكل اتحاد نقدي كامل لانشاء عملة موحدة تحمل عملات كل دول الاتحاد فتستلزم وجود سلطة نقدية موحده كبنك مركزي موحد يقوم بادارة السياسة النقدية للاتحاد². على غرار الاتحاد الأوروبي وعملته اليورو. حيث يعتبر هذا التجمع ابرز و انجح منظمة تكاملية اقتصادية إقليمية. ويعود هذا التفوق الذي اجتاز عدة عقبات حتى وصل إلى أعلى مستويات الاندماج الإقليمي، حيث لم يبقى له سوى درجة واحدة لبلوغ مرحلة الاندماج التام (التكامل السياسي) إلى عدة عوامل.

ومن أسمى مقومات نجاحه، مجموعة من المؤسسات المتنوعة (إدارية، وتقنية) التي يركز عليها في عمله. وفي هذه الورقة سنلقي الضوء على صنف واحد منها (النقدية)، حيث تتكون من ثلاث أجهزة أساسية أهمها البنك المركزي الأوروبي. فإذا كان القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يعتبر العمود الفقري لهذا القطاع باعتباره المسؤول عن إدارة وتوجيه السياسة النقدية و سلامة القطاع المصرفي مما يضمن إستقرار النشاط الاقتصادي. والمتتبع لمسار التطورات في مجال البنوك المركزية على المستوى العالمي يتبين أن ثمة نزعة متزايدة منذ عقود نحو الإهتمام بدور البنوك المركزية في ترسيخ دعائم الإستقرار الإقتصادي عموما و الإستقرار النقدي خصوصا. وذلك من خلال تحفيز القدرة

الإستقلالية للبنك المركزي من أجل كفاءة فعالية السياسة النقدية من جهة، توسيع الصلاحيات والسلطات الإشرافية للبنك المركزي على مختلف البنوك المؤسسات المالية الأخرى من جهة أخرى، إلى جانب تدعيم التنسيق والتعاون بين البنوك المركزية على المستوى الإقليمي والعالمي، بعد أن سادت فكرة عدم رشادة الدولة وضرورة إبتعادها عن المجال الإقتصادي³.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يعالج ابرز تجربة تكاملية (الإتحاد الأوروبي) وبالأخص وحدته النقدية التي لم يسبق لها مثيل. حيث أصبح اليورو أعلى قيمة من الدولار الأمريكي ومنافسا له ليس فقط في منطقته بل في جميع أنحاء العالم. مستندا في ذلك على مجموعة من الهيئات تقوده وتسهر على حسن إدارته. ومن الأسباب التي دفعت بنا لبحث هذا الموضوع فهي على نوعين، شخصية ذاتية وأخرى موضوعية:

- ميلنا الشخصي لهذا الحقل من الدراسات وانشغالنا في بحث الموضوعات المتعلقة بالتكامل الإقتصادي الإقليمي في مشوارنا البحثي؛
- النجاح الذي يمثله الإتحاد الأوروبي ضمن المسارات الإندماجية العالمية؛
- وفرة المعطيات والبيانات المتعلقة بمنطقة اليورو، عكس إتحدات نقدية أخرى.
- أما أهداف البحث، تتمثل في النقاط التالية:
- التعرف على مختلف الجوانب النظرية للتكامل النقدي الإقليمي وأهميته؛
- محاولة إبراز المراحل التي مرت بها التجربة الأوروبية في تأسيس وحدتها النقدية، مع الوقوف على أبرز إنجازاتها من خلال التعرض لبنيتها القانونية والمؤسسية، وأنظمة سيرها.

وعلى ضوء ما سبق، يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

تمثل الوحدة النقدية الأوروبية صورة من صور التحولات الإقتصادية العالمية، فما هي إذن الهيئات والآليات التي تشرف على عملها؟ وما هي الخصائص التي تتميز بها من حيث التنظيم والتسيير؟

وسنجيب عنها من خلال محورين أساسيين:

المبحث الأول: تطورات النظام النقدي الأوروبي.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للأنشطة النقدية الأوروبية.

ونظرا لطبيعة موضوعنا تقتضي دراسته إتباع عدة مناهج: التاريخي أولاً، عند التطرق لعدد من الوقائع البارزة المتعلقة بالمؤسسات الإقتصادية والمالية الأوروبية وما صاحبها من تغيرات بفعل بروز العولمة، والمنهج التحليلي الذي يساعدنا على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع، وأخيراً، المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف جوانب هذه الأجهزة.

المبحث الأول: تطورات النظام النقدي الأوروبي

يتناول هذا المحور الوحدة النقدية الأوروبية بالتطرق إلى المفاهيم العامة والنظرية حول عملية التكامل النقدي الإقليمي، ثم إلى التطور التاريخي للوحدة ومراحل تجسيدها.

المطلب الأول: التكامل النقدي الإقليمي

الفرع الأول : مفهوم التكامل النقدي وأهميته

أولاً: تعريف التكامل النقدي

يعتبر التكامل النقدي أهم الآليات في إنجاز تكامل اقتصادي تام، فعملية التكامل الإقتصادي الإقليمي حسب النظرية التقليدية، لا تتضمن فقط إلغاء الرسوم الجمركية والكمية على حركة السلع والخدمات (منطقة تجارة حرة)، أو وضع رسم جمركي موحد (إتحاد جمركي)، أو إزالة القيود المفروضة على عوامل الإنتاج والسلع والخدمات وتنسيق السياسات الإقتصادية (سوق مشتركة)، بل تحتوي كذلك تدابير توحيد السياسات النقدية والمالية (التكامل الإقتصادي التام)⁴.

وأورد الفقه الإقتصادي تعاريف عديدة لعملية الإتحاد النقدي، سنبرز بعضها

فيما يلي:

يرى الدكتور عبد المنعم السيد علي أن درجة ما من التعاون النقدي بين مجموعة من الدول يمكن أن يوصف بأنه شكل من أشكال التكامل فقد يكون التكامل النقدي واسعا وشاملا، وقد يكون جزئيا وضيقا تبعا لمدى حدود التكامل المستهدف.

وفي حالة إيجاد عملة واحدة مشتركة تحل محل العملات الوطنية المتعددة وإقامة سلطة نقدية مركزية عليا ممثلة في البنك المركزي الذي يقوم بإدارة العملة على صعيد الإتحاد النقدي، وتثبيت أسعار الصرف وتنسيق السياسات النقدية والمالية، كل هذا يمثل تكاملا نقديا واسعا.

ويعرف الإقتصادي فريتس ماكلوب Fritz Machlup التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية⁵.

كما رأينا، هناك تعريفات مختلفة لمفهوم التكامل النقدي في الفكر الاقتصادي، ولكن أغلبها يرى على أنها مجموعة من القوانين و الترتيبات التي تسعى لتسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية⁶. فالتكامل النقدي في أسمى صوره هو خلق عملة نقدية موحدة بين دول معنية داخلية في الاتحاد تحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود و إنشاء سلطة نقدية و مالية موحدة وتحقيق درجة عالية من حركة عوامل الإنتاج بما فيها حركة العمل ورأس المال⁷.

ثانياً: أهمية التكامل النقدي

إن الحديث عن أهمية التكامل النقدي بين مجموعة من الدول يرتبط إلى حد كبير بدرجة التكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها، وحتى يحقق هذا الأخير الغايات المستهدفة منه لابد من إعطاء الثقة لمتخذي القرارات - المستثمرين - بأن العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء لن تتعرض لقيود التجارة أو الرقابة على الصرف أو لتغيرات سعر الصرف، عدا عن قابلية العملات للتحويل كأمر أساسي مفروغ منه، الأمر الذي يكافي إقامة اتحاد نقدي بين تلك الدول حسب فيرنر Werner.

أما لو اقتصر التكامل الاقتصادي القائم بين مجموعة من الدول على اتحاد جمركي ففي هذه الحالة فإن الصيغة الجزئية للتكامل النقدي المتمثلة في تثبيت أسعار الصرف وتحقيق القابلية للتحويل بالنسبة للمدفوعات الجارية فقط تعد كافية لجني الثمار من مثل هذا الاتحاد والمتمثلة في تسيير التدفقات السلعية بين الدول الأعضاء .

وفي حالة السوق المشتركة فإنه لا بد كحد أدنى من توفر التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء حتى تحقق السوق غاياتها، وتدل الشواهد المختلفة أن مبدأ حاجة التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله إلى توافر درجة مقابلة من التكامل النقدي وهذا ما يفسر قيام ترتيبات التكامل النقدي الجزئي في أنحاء العالم المختلفة.

تتباين أهمية التكامل النقدي بين الدول المتقدمة النامية فالدول المتقدمة تتمتع بمعدلات نمو عالية، وأجهزة إنتاجية ذات كفاءة عالية وأسواق نقدية ومالية متطورة، هذه الخصائص تساعد على سرعة انجاز التكامل النقدي بينها سواء في صورته الكاملة أو صيغته الجزئية حسب الغاية من التكامل المستهدف⁸.

الفرع الثاني: صيغ التكامل النقدي

أولاً: التكامل النقدي الكامل (الصيغة المباشرة)

يختلف التكامل النقدي من حيث مداه وشموليته، فقد يكون كاملاً وواسعاً عندما يتم اتخاذ عملة واحدة وقد يكون جزئياً وضيقاً يشمل عدداً من صيغ التعاون النقدي. ويتم في هذه الصيغة (المباشرة) خلق عملة مشتركة يتم تداولها داخل المنطقة التكاملية محل العملات الوطنية، أو باختيار عملة رئيسية من بين العملات الوطنية المتداولة كعملة مشتركة، ويتم اختيار عملة الدولة القائد في المجموعة إذا كانت اقتصاديات الدول الأعضاء متفاوتة الحجم إلا أنه إذا كانت الاقتصاديات متساوية الحجم فإن استعمال إحدى العملات الوطنية قد يكون صعباً لما يثيره من حساسيات تتعلق بالسيادة الوطنية. وتستلزم العملة الواحدة تنازل الدول الأعضاء عن سيادتها النقدية والمالية لصالح سلطة نقدية مركزية موحدة توكل إليها مهمة إدارة سياسة مشتركة فيما يخص التضخم والبطالة والنمو وسعر الفائدة، وخلق سوق نقدية ومالية موحدة وإتباع سياسة سعر صرف مشتركة اتجاه العالم الخارجي.

ويمكن القول أن صيغة التكامل النقدي الكامل يمكن تطبيقها بين تلك الدول التي تتقارب في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وفي وجهات النظر السياسية، والتي تنعم بوفرة في الموارد المالية، وإستقرار في موازين مدفوعاتها وتتمتع بدرجة عالية من حرية الحركة في عناصر الإنتاج فيما بينها، ولن تتأثر كثيراً لفقدانها سيادتها النقدية لأن حجم المنافع التي ستجنيها من وراء هذه العملة الموحدة ستفوق بكثير تكاليفها⁹.

ثانياً: التكامل النقدي الجزئي (الصيغة غير المباشرة)

وهي تمثل حسب الاقتصادي جون وليامسون (J.Williamson) صيغ العمل النقدي المشترك الذي يضم عدداً من البلدان ذات عملات مختلفة، والتي لا ترقى إلى عملية إنشاء عملة موحدة. وليس هناك من صيغة معينة تستثني صيغة أخرى، ويمكن تجسيد جميع الصيغ أو دمجها في جهد تكاملي موحد، ولكن على أساس تدريجي. إلا أنه حسب ما يراه ماكلوب قد تذهب أشكال التكامل النقدي الجزئي شوطاً بعيداً في تعزيز التكامل النقدي¹⁰. وحتى يتم إستيعاب منهجية الاتحاد النقدي لابد من تسليط الضوء على أهم الآليات العملية لتحقيقه فنجد:

- 1 - **إتحاد المدفوعات Payment Union** : وهو نوع من الترتيبات النقدية لتسوية المدفوعات الناجمة عن المعاملات التجارية التي تجري بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء غرفة مقاصة لتسوية الحسابات إما عن طريق احتياطات أو ائتمان أو كلاهما.
- 2 - **تجميع الإحتياطي Reserve Pooling** : حيث تقوم دول الأعضاء بتجميع جزء من احتياطياتهم في صندوق أو مجمعا لاستخدامه في معالجة الاختلافات في موازين مدفوعاتها.
- 3 - **تنسيق أسعار الصرف Exchange Rates Co-ordination** : ويتم فيه الاتفاق بين الدول الأعضاء على الإعلان عن الأسعار المركزية لل عملات وتحديد الهامش الذي يمكن أن تتغير فيه أسعارها وكذا تحديد مثبت مشترك للأسعار المركزية للعملات.
- 4 - **التنسيق النقدي Monetary Co-ordination** : ويتضمن الاتفاق بين الدول الأعضاء على السياسة النقدية التي يجب أن تتبعها من خلال التنسيق بين أسعار الفائدة ومعدلات التوسع النقدي الائتمان المصرفي.
- 5 - **العملة الموازية Parallel Currency** : والتي تعني إصدار عملة جديدة من قبل جهة نقدية مشتركة للدول الأعضاء و تداولها بجانب العملات الوطنية بالإضافة إلى استخدامها في تسوية المدفوعات عن المبادلات الإقليمية و جعلها المرتكز الذي ترتبط به العملات الوطنية.
- 6 - **تكامل السوق المالية Capital Market Integration** : و هو يتطلب إزالة كافة العوائق المفروضة على تحركات رؤوس الأموال و تنسيق السياسات الإستثمارية و الضريبية المرتبطة بتدفق الموارد المالية بين الدول الأعضاء.
- 7 - **السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال Common Policies toward External Capital Flows** : تعني توحيد سياساتها الخارجية تجاه كافة التدفقات الخارجية أو الداخلة إلى المنطقة المتكاملة و ذلك من خلال توحيد قيود التحويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي وقيام بتوحيد سياستها الخاصة بتوجيه الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها أو تجاه استثماراتها في الخارج مما يؤدي إلى الحصول على أفضل شروط ممكنة للاستثمارات الخارجي¹¹.

و في الأخير، نشير أن تحقيق إحدى صور التكامل النقدي السالفة الذكر أو بعضها، ليس هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى، فالغاية المتوخاة منه هو تيسير حركة التجارة البينية، والقضاء على القيود التي تحد من حركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء إضافة إلى توفير المتطلبات النقدية لعملية التكامل الائتماني بينها، أي تحقيق

الترايط العضوي بين المشروعات الإنتاجية و البنى الاقتصادية، بعبارة أخرى لتنسيق عملية التنمية. كما يهدف التكامل النقدي إلى تقوية وتعزيز قدرة المنطقة التكاملية على التعامل بإيجابية مع العالم الخارجي¹².

المطلب الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية:

الفرع الأول: التطور التاريخي للنظام النقدي الأوروبي:

أولاً: بداية المسار:

تعود الإرهاصات المبكرة للنظام النقدي الأوروبي إلى إعلان روما في عام 1957 التي انبثقت منه السوق الأوروبية المشتركة وبعده بعام تكون ما يسمى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد انطوى هذا التجمع الإقليمي الكبير للدول الأوروبية على إيجاد مرتكزات للتعاون المشترك بما يحقق لها إطار سياسيا واقتصاديا يوحدتها تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية المنافسة، ومن الطبيعي أن يستلزم تحقيق ذلك تنفيذ قائمة من المتطلبات الاقتصادية داخل الكتلة الأوروبية تأتي في مقدمتها خلق نظام نقدي أوروبي قادر على الإيفاء باحتياجاتها من السيولة، وإدارة و تسوية المعاملات الدولية لأعضائه¹³.

وبدأت الفكرة سنة 1969 بعد المشاكل التي عرفها النظام النقدي الدولي، وإتفق على إقامة إتحاد نقدي أوروبي على مراحل تستغرق كل منها من 7 إلى 10 سنوات، ولقد عرف تكوينه مشاكل عديد إلا أن ذلك لم يؤد إلى إلغاء فكرة إنشائه، وبعد سلسلة من الاجتماعات إتخذ في سنة 1978 قرار يرمي إلى العمل على إعادة عملية الإتحاد النقدي والإقتصادي بين دول المجموعة، وكذا التنسيق بين كل من السياستين النقدية والإقتصادية. وقد شرع في العمل بهذا النظام سنة 1971 وهو يتكون من العناصر التالية:

1 - آلية سعر الصرف: وتعتمد على ركيزتين تتمثل أولهما في أنه يجب على كل دولة من دول المجموعة أن تحافظ على سعر صرف عملتها مقابل عملات باقي دول المجموعة، حيث لا يتعدى هامش تغيير مقداره (+/-) 2.25 بالمائة، وثانيهما تتطلب ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا بإتفاق دول المجموعة.

2 - آلية الإئتمان: نظرا لإختلاف العوامل المؤثرة على سعر الصرف العملة من دولة إلى أخرى، إتفقت المجموعة الأوروبية على ضرورة توفير تسهيلات إئتمانية قصيرة و متوسطة الأجل إضافة على تقديم دعم نقدي قصير الأجل.

3 - العملة الموحدة: في سنة 1978 إتفق زعماء دول المجموعة الأوروبية على إنشاء وحدة النقد الأوروبية التي تحل محل الدولار الأمريكي في التسويات و المعاملات الخارجية، و

في سنة 1979، تم تحديد وحدة النقد الأوروبية والتي هي عبارة عن سلة عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو في المجموعة وأوزان نسبية لكل عملة تختلف باختلاف الوضع الإقتصادي وقوة عملته بالنسبة لكل دولة، كما إتفق على ان تتم مراجعة تلك الأوزان كل خمس سنوات، ثم نصت إتفاقية ماستريخت سنة 1992 على وضع عملة نقدية موحدة، وجعلت تاريخ 1999/01/01 التاريخ الذي يبدأ فيه تسيير عمليات السياسة النقدية بـ " EURO"، كما تم تحويل الخبرات المحلية إلى مؤسسات مشتركة تتمثل في النظام الأوروبي للبنوك المركزية " SEBC" والبنك المركزي الأوروبي BCE¹⁴ كما سنرى لاحقاً.

ثانياً: التقدم في المشروع

1 - نظام الثعبان النقدي:

في أبريل 1972 تم إنشاء الاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على الالتزام بهامش $\pm 2.25\%$ بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار وهامش $\pm 1.25\%$ في أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض ويسمي هذا النظام " بنظام الثعبان داخل النفق أي التحرك بحرية (كحركة الثعبان) ولكن في حدود معينة (داخل النفق) فكان يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على تقلبات أسعار صرف عملاتها في حدود هوامش $\pm 1.25\%$ على جانبي السعر المركزي، لكن لم يستمر العمل بهذا النظام طويلاً نظراً لاضطرابات أسواق المال الدولية، وخصوصاً فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية و الكرون الدانمركي، مما دفع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، لإيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ في 1973، إلى إتباع التعويم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 2.25% كحد أقصى وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار وذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة 2.25% عن سعر التعادل، وهذا ما يعني في الأخير أن النفق أصبح غير موجود، الأمر الذي أدى إلى البحث عن بديل آخر لنظام نقدي مستقر من أجل تحقيق أهدافها وهذا ما أدى إلى إعطاء دفعة فورية نحو إقامة نظام نقدي أوروبي فيما بعد.

2 - نظام النقد الأوروبي ECU:

واستكمالاً للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية في مسيرتها بادرت هذه الدول بإصدار قرار في نهاية عام 1978 يقضي بإعادة بحث عملية الإتحاد النقدي و تنسيق السياسات النقدية والاقتصادية بينها ليبدأ في جويلية عام 1979 العمل بنظام نقدي جديد

تضمن ثمانية عملات هي : المارك الألماني - الفرنك الفرنسي - الفرنك البلجيكي - الجيلدر الهولندي - الكرون الدانمركي - الليرة الإيطالية - الجنيه الأيرلندي - فرنك لوكسمبورغ، وترك باب الإنضمام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الإنضمام إليه فيما بعد، ووفقا لهذا النظام لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين أحدهما مركزي الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ECU ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25 % صعودا وهبوطا من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود $\pm 6\%$ حتى جانفي 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف¹⁵.

الفرع الثاني: تجسيد الوحدة النقدية

أولا: معاهدة ماستريخت¹⁶

على اثر فشل نظام الثعبان النقدي، وافقت البلدان الأعضاء خلال قمة ماستريخت (ديسمبر 1991) على معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي التي كانت تستهدف تطوير الجماعة الأوروبية وتحويلها إلى اتحاد إقتصادي ونقدي، وتمهيد الطريق لإصدار عملة أوروبية موحدة قبل عام 1999. وتمشيا مع قرارات القمة المذكورة، أقيمت السوق الموحدة وحررت حركة رؤوس الأموال ضمن الإقليم بكامله إعتبارا من بداية عام 1993 وكخطوة تالية، أنشأت مؤسسة النقد الأوروبية في فرانكفورت بتاريخ 1 يناير 1994 بهدف تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية و تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء. كما تم ترسيخ إجراءات تنسيق السياسات الإقتصادية على المستوى الأوروبي. وإتفقت الدول الأعضاء على إتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة العجز المفرط والمفرطة وتحقيق التقارب بين إقتصادات البلدان المشاركة¹⁷.

ثانيا: مراحل الاتحاد النقدي الأوروبي

وقد حددت اتفاقية ماستريخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، وتحديد مراحل الوصول إلى صدور عملة موحدة، وهي ثلاث مراحل كما يلي:

- 1 - المرحلة الأولى: و ركزت فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وأن تتجنب حدوث عجز مفرط في موازنتها العامة أو زيادة كبيرة في الديون الحكومية، وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام 1993.
- 2 - المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي اهتمت بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي؛ وذلك من

خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الإقتصادية، مثل: معدل التضخم، وسعر الفائدة، وعجز الموازنة، وأسعار الصرف، كما تم في هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (E.M.I) التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي، وامتدت هذه المرحلة من عام 1994 حتى عام 1999.

3 - المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية (اليورو)، وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية، وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، وفي اجتماع القمة الذي عقد في مدريد عام 1995، تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الايكو إلى اليورو وان يحل اليورو محل الايكو مع بداية عام 1999، وان تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالايكو إلى اليورو على أساس (1 ايكو = 1 يورو). وفي عام 1996، وضع المجلس الأوروبي الإطار القانوني لعملية التحول إلى اليورو عام 1999 وتم إعطاء مهلة حتى مايو 1998، لكل الدول الأعضاء حتى تستوفي شروط الانضمام إلى هذه العملة، ولم تشترط الاتفاقية حتمية مشاركة كافة الدول الأعضاء في العملة الموحدة منذ بدايتها، ولكن تم الإتفاق على ان تبدأ العملة الموحدة عام 1999، بمشاركة الدول التي نجحت في تحقيق شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية¹⁸.

ومع حلول نهاية ديسمبر 1996، وضعت مؤسسة النقد الأوروبية الإطار القانوني والتنظيمي واللوجستي للبنك المركزي الأوروبي و للنظام الأوروبي للبنوك المركزية¹⁹. وفي الأخير، وبالنظر إلى آليات تنفيذ التكامل نجد أنه باستثناء منطقة اليورو فان جميع الاتحادات النقدية الأخرى قد طبقت تسلسلا عكسيا حيث تعمل على تنفيذ التكامل الاقتصادي بعد مرور عقود على دخول إتحاداتها النقدية حيز التنفيذ²⁰.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للأنشطة النقدية الأوروبية

يدرس هذا المبحث الإطار المؤسسي للوحدة النقدية الأوروبية بالتعرف على النظام الأوروبي للبنوك المركزية ونظام اليورو، وعلى البنك المركزي الأوروبي من جهة أخرى.

المطلب الأول: النظام الأوروبي للبنوك المركزية و نظام اليورو

الفرع الأول: النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB

كما رأينا، أنشأت معاهدة ماستريخت "المؤسسة النقدية الأوروبية" كمؤسسة انتقالية لتنسيق الأعمال التحضيرية المتعلقة بالسياسة النقدية للمرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي و النقدي المقررة في جانفي 1999، وكان من العناصر المهمة ضمن التفويض

الممنوح لهذه المؤسسة، وضع إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبعها "النظام الأوروبي للبنوك المركزية"²¹.

وفي المرحلة الثالثة من تطور النظام النقدي الأوروبي تم إلغاء مؤسسة النقد الأوروبية ليحل محلها، النظام الأوروبي للمصارف المركزية (The European System of Central Banks – ESCB)، حيث يتألف من تلك البنوك الوطنية إضافة إلى البنك المركزي الأوروبي – European Central Bank ECB، وقد تعهد صانعي القرار الأوروبي بمنح درجة كبيرة من الإستقلالية للنظام الأوروبي للبنوك المركزية عن حكومات الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي. ومن أهم وظائف هذا النظام:

- الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك المركزية الأخرى، وهو يعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبقاً للمعاهدة ماستريخت؛
 - رسم السياسة النقدية للدول الأوروبية الأعضاء؛
 - وضع السياسات الخاصة بإدارة الدين العام للدول الأعضاء؛
 - رسم سياسة سعر الصرف اليورو؛
 - تولي عملية إصدار اليورو وإدارة المعروض النقدي من اليورو؛
 - السيطرة والمحافظة على معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها، من خلال استخدام آليات أسعار الفائدة أو التأثير التدريجي على مستويات المعروض النقدي²².
- ومع حلول نهاية ديسمبر 1996، وضعت مؤسسة النقد الأوروبية الإطار القانوني والتنظيمي واللوجستي للبنك المركزي الأوروبي وللنظام الأوروبي للبنوك المركزية. وفي 1 يونيو 1998، بدأ هذان الجهازان في ممارسة أعمالهما. ويتألف النظام الأوروبي للبنوك المركزية من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للبلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي، وتتمثل مهمته الأساسية في ضمان استقرار الأسعار في منطقة اليورو. وللنظام جهاز واحد لصنع القرار هو مجلس المحافظين الذي يتكون من الأعضاء الستة في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، ومحافظي البنوك المركزية الأحد عشر المشاركة. ويشغل الأعضاء هذه المناصب بصفة شخصية، أي أنهم لا يمثلون بلداناً معينة أو بنوكها المركزية²³.

الفرع الثاني: نظام اليورو – Euro System

يجمع هذا الهيكل الهجين لقانون الاتحاد الأوروبي بين البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول التي اعتمدت العملة الموحدة، اليورو. فهو بمثابة "السلطة النقدية لمنطقة اليورو". أن النظام يدار من قبل المجلس التنفيذي، والذي يتألف من ستة أشخاص يعينهم المجلس الأوروبي بأغلبية مؤهلة، ولا سيما مجلس محافظي البنوك المركزية الوطنية للنظام اليورو²⁴.

ويسعى النظام إلى تحقيق هدف رئيس، تحدده المادة 127 من معاهدة سير الاتحاد الأوروبي (Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU) أو معاهدة روما سابقا، وهو استقرار الأسعار²⁵. بالإضافة بالإضافة إلى:

- وضع السياسة النقدية المتبنات من طرف البنك المركزي الأوروبي؛
- تسيير عمليات الصرف؛
- حيازة وتسيير الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء في منطقة الاورو؛
- السهر على التسيير الحسن لأنظمة الدفع²⁶.

المطلب الثاني: البنك المركزي الأوروبي

الفرع الأول: التعريف والأهداف

أولا: التعريف بالبنك المركزي الأوروبي

تعتبر نشأة البنوك المركزية حديثه نسبية وتعود بداياتها في البلدان المتقدمة الى النصف الثاني من القرن 17، حيث كانت في بداية أمرها مصارف تجارية تقوم بتلقيح وتقديم القروض والسلفيات الى جانب إصدار النقود - بدون قواعد او ضوابط -، ولقد أدى توسعها في الإصدار الى احداث أزمات مالية ذات آثار سلبية على الاقتصاديات الدول المنتمية إليها مما أدى الى تكليف بنك أو إنشاء بنك متخصص يتولى عملية الإصدار ومتابعتها بالاعتماد على ضوابط اقتصادية ومالية معينة، إضافة إلى رغبة حكومات بعض الدول في الاقتراض من البنوك، وبذلك من الأفضل لها اللجوء إلى بنك واحد يتمتع بثقة ومكانة معينة، وهكذا جاء الظروف الاقتصادية ونقدية أدت الى ظهور الحاجة لإنشاء بنوك مركزية بالمفهوم الحالي²⁷.

ويعد البنك المركزي الأوروبي أعلى سلطة نقدية للاتحاد الأوروبي، حيث إنطلق في عمله رسمياً منذ الفاتح يناير 1999، في مدينة فرنكفورت (ألمانيا) أين يقع مقره. وتم اقتراح أساسيات هيكله القانوني من طرف لجنة محافظي البنوك المركزية في الدول الاعضاء في

الاتحاد الأوروبي، منها ان يكون البنك مملوكا من قبل البنوك المركزية الأوروبية و يديره مجلس استشاري يتكون من محافظي البنوك المركزية الى جانب مجموعة تنفيذية متكونة من خبراء في الشؤون النقدية²⁸. كما تنص المادة 2/106²⁹ على أن يتمتع بشخصية قانونية، وعلى أن تكون له كافة الصلاحيات القانونية داخل كل دولة عضو وفقا لقوانينها، بما في ذلك حقوق التملك والتقاضي³⁰. كما يعد السلطة الوحيدة المخولة بترخيص إصدار الأوراق النقدية في الجماعة الأوروبية³¹.

فالمساهمون الوحيدون في رأس المال البالغ 5 بليون يورو هم البنوك المركزية الوطنية، بنسب تتحد وفق عنصرين لهما وزنان متساويان، وهما نصيب الدولة المعنية من جملة سكان الدول الأعضاء في السنة السابقة على إقامة النظام؛ ونصيبها من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال السنوات الخمس السابقة على ذلك التاريخ (المادة 28 و 29³²). وتجري مراجعة هذه النسب كل خمس بنفس الأسلوب، ويحدد المجلس الرئاسي أسلوب سداد رأس المال وزيادته³³. ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتج عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20 % لديه وتوزيع نسبة 80 % على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك³⁴.

ثانيا: أهداف البنك المركزي الأوروبي

تعتبر لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية جزءاً لا يتجزأ من معاهدة ماستريخت، وتنص المادة الثانية منها على أن " الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ودون الإخلال بهدف استقرار الأسعار، فإنه يدعم السياسة الاقتصادية العامة للجماعة بقصد الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة ... ويعمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية، وفقا لمبدأ اقتصاد سوق مفتوح يتميز بالمنافسة الحرة، ويدعم التخصيص الفعال للموارد"؛... ويتبين من خلال ذلك أن الهدف الأساسي يتمثل في مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، والذي حدده البنك المركزي الأوروبي أنه تضخم يقل عن 2 % في منطقة الأورو بأكملها. إلا أن التداعيات الأخيرة للأزمات المالية والمصرفية المتعاقبة من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية منذ سنة 2010 قد عززت أهدافه لتشمل تحقيق الاستقرار المالي في منطقة اليورو³⁵.

وحدد تشريع الإتحاد الأوروبي المعني بإنشاء إطار متكامل للرقابة المصرفية، وهو ما أصبح ساريا بالفعل في سنة 2014، أن تنقل إلى البنك المركزي الأوروبي في نوفمبر 2014 السلطة الرقابية على معظم النظام المصرفي في منطقة اليورو، وينص التشريع في نفس الوقت على أن يجري البنك المركزي الأوروبي تقييما شاملا لهذه البنوك، وهي عملية بدأت في سنة 2013 وعرفت بعملية "إستعراض جودة الأصول"، وتتضمن إضافة إلى تقييم الميزانيات العمومية تقييما رقابيا للمخاطر وإعتبارات للقدرة على تحمل الضغوط تجرى على مستوى الإتحاد الأوروبي وتتولى تنسيقها الهيئة المصرفية الأوروبية³⁶.

الفرع الثاني: تنظيم البنك المركزي الأوروبي وطريقة عمله

أولا: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي

حددت المادة الثامنة من لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية هيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي والتي تسيير كذلك النظام الأوروبي للبنوك المركزية. وهما المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين بالإضافة إلى المجلس العام و مكن إيجاز ذلك على النحو الآتي :

1 - المجلس التنفيذي :

يتكون من رئيس و نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي و أربع أعضاء آخرين ممن لديهم خبرة و دراية كافية بالشؤون النقدية .و يتم تعيينهم من طرف المجلس الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات بتزكية من مجلس الوزراء وذلك بعد استشارة البرلمان الأوروبي ومجلس المحافظين، لمدة عضوية تساوي ثماني سنوات غير قابلة للتجديد، و تقتصر العضوية على ممثلي الدول الأعضاء في نظام اليورو فقط.

و يتمتع كل عضو في المجلس التنفيذي بصوت واحد، و يتم التصويت داخل المجلس القرارات بالأغلبية البسيطة، أما في حالة التعادل فيتم ترجيح صوت رئيس المجلس. و تتمثل المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسة النقدية وفقا للتوجيهات والقرارات التي يتخذها مجلس المحافظين، عن طريق إعطاء التعليمات للبنوك المركزية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك فهو المسؤول عن الأعمال التجارية للبنك المركزي الأوروبي.

2 - مجلس المحافظين:

يتموقع مجلس المحافظين على قمة هرم البنك المركزي الأوروبي ويضم أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية الوطنية للدول السبعة عشر المشاركة في الاتحاد النقدي. ولكل عضو صوت واحد ويمكن أيضا أن يشترك رئيس مجلس الإتحاد الأوروبي وعضوا من المفوضية الأوروبية في الاجتماعات، إلا أنهما لا يملكان الحق في

التصويت. ويمكن اتخاذ معظم القرارات بما في ذلك القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية بالأغلبية البسيطة، غير أن التصويت على القرارات التي تؤثر على مراكز البنوك المركزية الوطنية باعتبارها حملة أسهم النظام الأوروبي للبنوك المركزية كتلك المرتبطة باحتياطات رأس المال و العملات الأجنبية للبنك المركزي الأوروبي أو توزيع الأرباح يتم ترجيحها بنصيب كل بنك مركزي وطني وفق مفتاح التوزيع النسبي لحصة كل بنك مركزي وطني في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وتعطى أصوات أعضاء المجلس التنفيذي وزن صفر³⁷.

وتتمثل المهام الأساسية لمجلس المحافظين في إعداد السياسة النقدية الموحدة وتحديد التوجيهات الخاصة بتنفيذها، كما يعتبر المسؤول على التنظيم الداخلي للبنك المركزي وهيئات اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى دوره الاستشاري في مجال اختصاصه إلى جانب توقيع العقوبات على مخالفة قواعده والقرارات التي يمكن أن تنشر في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية.

3- المجلس العام:

وطالما لا تشترك كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نظام الأورو. النظام النقدي الأوروبي. فإن المجلس العام سيوجه النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ويضم رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية الوطنية لدول منطقة اليورو والتي لم تتبنى اليورو كعملة. تستمر في إتباع سياسات نقدية وطنية، لأنها لن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية الموحدة ولا تملك حق انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي. كذلك هذه البنوك المركزية لا تدخل ضمن هيئات اتخاذ القرارات بالنظام الأوروبي للبنوك المركزية وغير مرخص لها الاكتتاب في رأس مال البنك المركزي الأوروبي فهي عضوًا بالنظام الأوروبي للبنوك المركزية من خلال المجلس العام فقط. ويساهم المجلس العام في التحضيرات اللازمة لتحديد أسعار صرف عملات الدول غير المشاركة في نظام الأورو، وخلق علاقات تعاون وتنسيق بين الفئتين، بالإضافة إلى إسهامه في الوظائف الاستشارية للبنك المركزي الأوروبي، كما يعد مسؤولاً على جمع الإحصائيات النقدية والائتمانية وتحضير التقارير إلى جانب باقي الهيئات³⁸.

ثانياً: إستقلالية البنك المركزي الأوروبي

منح البند 107 من إتفاقية الوحدة النقدية البنك المركزي الأوروبي الاستقلالية الضرورية للقيام بمهامه و مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة النقد و تحقيق استقرار الأسعار، و في تحديد السياسة النقدية الأوروبية بعيدا عن تدخل الحكومات³⁹. ومؤسسات

الاتحاد الأوروبي. وبذلك لا يجوز للبنك المركزي الأوروبي طلب تعليمات من البنوك المركزية في الدول الأعضاء كما لا يجوز أن تتدخل البنوك الوطنية في شؤونه بأي شكل كان⁴⁰. ويتمثل مبدأ إستقلالية البنك المركزي الأوروبي، في إستقلاليته من ثلاثة جوانب رئيسية هي:

- 1 - الجانب التنظيمي: استقلال البنك المركزي الأوروبي، و البنوك المركزية الوطنية و أعضاء هيئات- اتخاذ القرار فيها، في ممارسة سلطتها وتنفيذ واجباتها، و ليس مسموحا لها أن تطلب أو تتلقى التعليمات من حكومة أية دولة عضو أو أية منظمة في الجماعة الأوروبية أو أية هيئة.
 - 2 - الجانب المالي: للبنك المركزي الأوروبي ميزانيته الخاصة به و مستقلة عن الاتحاد الأوروبي،- حيث مصدر رأس ماله هو مساهمة البنوك امركزية الوطنية الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.
 - 3 - الجانب الوظيفي: البنك المركزي الأوروبي يتوفر على جميع الوسائل و الكفاءات اللازمة لتسيير- السياسة النقدية بفعالية، ومهياً لاتخاذ جميع القرارات بكل استقلالية. لذلك فهو يتميز بالشفافية، من خلال توفير جميع المعلومات والقرارات والإستراتيجيات المتعلقة بالسياسة النقدية للمجتمع بصفة دورية⁴¹.
- إلا ان إستقلالية البنك المركزي الأوروبي لا تمنعه في سبيل تحقيق درجة عالية من المصداقية و الشفافية مع ابتسامة بان ينشر كل أسبوع بيانا ماديا من نظام اليورو وتقرير مفصل حول أنشطة نظام اليورو، ليعرضه رئيس البنك المركزي الأوروبي على البرلمان الأوروبي، و يلتزم البنك المركزي الأوروبي أيضا باعلام الجمهور بقراراته بالأسس الاقتصادية التي بنيت عليها، كما ينشر تقييما تفصيليا للتطورات الاقتصادية في المنطقة وتقدير الموقف السياسية النقدية في نشرته الشهرية مع إحصائيات المنطقة، بالإضافة الى هذا يدعى رئيس البنك المركزي الأوروبي عند مناقشة أمور متعلقة بالنظام الأوروبي للبنوك المركزية وكذلك نظام اليورو⁴².

الخاتمة:

لا شك أن الوحدة النقدية الأوروبية تمثل أنجح نموذج للتكامل النقدي، إذ من بين الاتحادات النقدية الخمسة القائمة في العالم، يبقى الاتحاد الأوروبي الوحيد الذي يتمتع بثقة كبيرة و مصداقية عالية لدى الأسواق.

وتأسيساً على ما سبق؛ فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:
- أصبح الاتحاد الأوروبي يحتل مكانة جد هامة في الساحة الإقتصادية العالمية من خلال عُمَلته المشتركة "اليورو" وبفعل المبدلات التجارية الدولية التي تقام بها؛
- يعد النظام النقدي الأوروبي الوحيد الذي يملك منظومة إدارية وتقنية جد فعالة تحقق النتائج المسطرة، حيث تمكن أعضائه من تصميم نظام خاص، مر على مراحل عديدة وفق خطط مدروسة و عبر عقود طويلة؛

- تعتمد الوحدة النقدية الأوروبية على أجهزة فعالة ذات صلاحيات واسعة وإستقلالية مضمونة قانوناً، حددتها صكوك دولية إقليمية سامية أبرزها معاهدة ماستريخت، على غرار البنك المركزي الأوروبي الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق هذا النجاح. حيث يعتبر أعلى سلطة نقدية (ما فوق الوطنية) كونه يمثل مصالح جميع أعضاء الوحدة النقدية وقراراته ملزمة لهم وللمؤسسات الاتحاد.

لكن كل هذه الايجابيات لا تنسينا التحديات التي تنتظر هذا النظام من حروب تجارية التي دشنها الولايات المتحدة مؤخراً بعد وصول دونالد ترمب **Donald Trump** على رأس الإدارة الأمريكية والسياسة الحمائية التي يمارسها (رفع الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية)، وخاصة مع الانسحاب المرتقب للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "البريكسيت - **Brexit**" والذي قد يزعزع الأسواق الأوروبية بكاملها. ولهذا نوصي:

- أن يعمل الاتحاد النقدي الأوروبي على توسيع منطقة اليورو بإقناع بعض الدول الأوروبية للانضمام، على غرار البلدان الإسكندنافية (السويد و الدانمرك) لتكثيف المبادلات باليورو مما يعزز مكانتها مقابل العملات الأخرى عبر العالم؛

- المحافظة على إستقلالية مؤسسات النظام النقدي الأوروبي، بل دعمها وتعزيزها وجعلها أكثر شفافية؛

- وأخيراً، ضرورة تعزيز الإرادة السياسية لدى قادة دول أعضاء الاتحاد النقدي ليسهل عملية نقل جزء من السلطات إلى المؤسسات الفوق وطنية، عكس ما يجري في السنوات الأخيرة في أوروبا، أين تمكنت بعض الأحزاب المتطرفة خاصة اليمينية من

الوصول إلى الحكم والتي ترفض إنقاص من سيادة أوطانهم، بل أكثر من ذلك تدعو للتخلي عن اليورو والعودة إلى عملاتهم الوطنية.

الهوامش:

- ¹ أنظر: يعقوبي محمد، زيدان محمد، التعاون الإقتصادي جنوب - جنوب بين معالم تطور إقتصاديات الجنوب وإتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، العدد 50/ جوان، 2016، ص 13.
- ² ماطي مريم، إستقلالية البنوك المركزية واثارها على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2008 - 2009، ص 107.
- ³ سمالي نوفل، بوطورة فضيلة، فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية و غير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي في مواجهة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الرابع والأربعون، 2015، ص 307.
- ⁴ بلطاطي عباس، محددات، إمكانات و آثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف -، الجزائر، 2010 - 2011، ص 34.
- ⁵ نوري منيرة، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الإقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016 - 2017، ص 20.
- ⁶ نوالي سفيان، آثار تقلبات سعر صرف الاورو دولار على التجارة الخارجية للجزائر - والمغرب وتونس دراسة قياسية للفترة 1975 - 2015 -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان. 2017 - 2018، ص 101.
- ⁷ نوري منيرة، المرجع السابق، ص 22.
- ⁸ نفس المرجع، ص 26 - 27.
- ⁹ نفس المرجع، ص 22 - 23.
- ¹⁰ راجع: بلطاطي عباس، المرجع السابق، ص 62.
- ¹¹ بن يوب لطيفة، بزاوية محمد، عوار عائشة، إمكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، العدد 01، 2005، ص 162.
- ¹² بلطاطي عباس، المرجع السابق، ص 70.
- ¹³ لقمان معزوز، بودري شريف، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، المجلد 9، العدد 09، 2011، ص 77.
- ¹⁴ أبرير محمد، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل إستقلالية السلطة النقدية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2008، ص 94 - 95.
- ¹⁵ مدوخ ماجدة، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات العدد 3، 2008 ص 5 - 6.
- ¹⁶ أو معاهدة الاتحاد الأوروبي.
- ¹⁷ أوكار غورلار، إنعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة " اليورو" على إقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية - منظمة التعاون الإسلامي - أنقرة، 2003، ص 18.
- ¹⁸ كامل مصطفى، العملة الأوروبية الموحدة و انعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الرابع والعشرون، 2010، ص 50.

- ¹⁹ أوكار غورلار، المرجع السابق.
- ²⁰ بن عبد الفتاح دحمان، مدياني محمد، الإتحادات النقدية في إفريقيا و معايير المنطقة النقدية المثلى، دراسات إفريقية جامعة إفريقيا العالمية، مركز الدراسات والبحوث الإفريقية، العدد 56، السنة 32 ديسمبر 2016، ص 88.
- ²¹ سمايلي نوفل، فضيلة بوطورة، المرجع السابق، ص 309.
- ²² قدوري طارق، تيقان عبد اللطيف، قراءة لسياسات البنك المركزي الأوروبي في إدارة العلاقة بين الإتحاد و المملكة المتحدة البريكسيت، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، المجلد 7، العدد 13، ديسمبر 2017، ص 442.
- ²³ أوكار غورلار، المرجع السابق، ص 18 - 19.
- ²⁴ Voir : Adalid Sébastien, *Le rôle des banques centrales : une approche juridique au travers de l'Eurosystème, Les Annales de droit [En ligne], 9 | 2015, mis en ligne le 08 janvier 2018, URL : <http://journals.openedition.org/add/351> ; DOI : 10.4000/add.351, p. 10. Consulté le 30 avril 2019.*
- ²⁵ Voir : *ibid.*, p. 11.
- ²⁶ نوالي سفيان، المرجع السابق، ص 117.
- ²⁷ ماطي مريم، المرجع السابق، ص 7.
- ²⁸ أبرير محمد، المرجع السابق، ص 96 - 97.
- ²⁹ من معاهدة ماستريخت.
- ³⁰ المبيضين مغلد عبيد، الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، ط 1، دار الأكاديميون، الأردن، 2012، ص 157 - 158.
- ³¹ Février Jean-Marc et Terpan Fabien, *Les mots de l'Union Européenne, Droit, institutions, politique, Presse univ. du Mirail, Toulouse, 2004, p. 15.*
- ³² *Protocole (N° 4) sur les statuts du Système Européen de Banques Centrales et de la Banque Centrale Européenne.*
- ³³ المبيضين مغلد عبيد، المرجع السابق، ص 157.
- ³⁴ كامل مصطفى، المرجع السابق، ص 54.
- ³⁵ بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، الإتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي و الوقاية من الأزمات المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية : جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، المجلد 11، العدد 1، 2018، ص 169.
- ³⁶ نفس المرجع، ص 174.
- ³⁷ يعقد مجلس المحافظين عادة اجتماعاته في مقر البنك. كما يمكنه أيضاً عقدها بواسطة "منظومة الإتصال عن بعد - La Téléconférence"، ما لم يعترض ثلاثة من المحافظين على الأقل (المادة 2 من النظام الداخلي للبنك المركزي الأوروبي).
- ³⁸ راجع: سمايلي نوفل، بوطورة فضيلة، المرجع السابق، ص 309 - 311.
- ³⁹ قدوري طارق، تيقان عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 444.
- ⁴⁰ رمضان ياسين صباح، مؤسسات الإتحاد الأوروبي و اختصاصاتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، جامعة المسيلة، العدد الأول، مارس 2016، ص 21.
- ⁴¹ نوالي سفيان، المرجع السابق، ص 120.
- ⁴² أبرير محمد، المرجع السابق، ص 100 - 101.